الانتخابات النيابية العراقية والتشكيك

أحمد ضيف الله

أنهت المحكمة الدستورية العليا في العراق وفق قرارها الصادر في الـ٢١ من حزيران الماضي، حالة النزاعات والصدامات والاتهامات بين القوى السياسية بالتلاعب وتزوير نتائج العملية الانتخابية النيابية التي جرت في الـ١٢ من أيار المنصرم، وما تلا ذلك من جدلٍ وانقسام أيضاً بشأن دستورية القرار الذي اتخذه المجلس النيابي قُبيل انتهاء ولايته في جلسته الاستثنائية المنعقدة في الـ٣٠ من أيار الماضي، حيث أقرت المحكمة صحة قرار المجلس النيابي بإعادة إجراء العد والفرز يدوياً لنتائج الانتخابات، مع تأكيدها «عدم المساس بأصوات المقترعين التي تحصلت بشكل سليم ولم ترد بها شكاوى»، رافضة إلغاء نتائج انتخابات الخارج والخاص والمشروط، أي إنها قررت إجراء العد والفرز يدوياً لأوراق الاقتراع في المحطات والصناديق التي وردت شكاوى وطعون بشأنها.

ويُعد القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية العليا متوازناً، لكونه أرضى جميع الأطراف، وهو ما يفسّر صدور مواقف شبه راضية من معظم القوى الفائزة تعليقاً عليه.

إلا أن بعض الأطراف الخاسرة من النواب السابقين من مختلف الأطياف العراقية، وعلى رأسهم سليم الجبوري رئيس المجلس النيابي، ظلوا يراهنون على إمكانية إلغاء نتائج الانتخابات وإعادتها، أو الحصول على وعد من الأمم المتحدة بإعادة عمليات العد والفرز اليدوي لجميع الصناديق، على الرغم من تسليم الجميع بتفسير المحكمة الاتحادية لمسألة العد والفرز الجزئي، كما فشلت كل محاولات رئيس المجلس النيابي سليم الجبوري وبعض النواب، جلهم من الخاسرين في الانتخابات الأخيرة، في تمديد ولاية المجلس النيابي التي انتهت في الـ٣٠ من حزيران الماضي، لحين انتهاء أعمال العد والفرز يدوياً.

وعلى الرغم من أن ذلك أدخل العراق في فراغ تشريعي، إلا أن الحكومة الحالية برئاسة حيدر العبادي تواصل عملها كحكومة كاملة الصلاحيات، لحين تسمية الرئيس الجديد للحكومة وتأليف حكومته، وهي قادرة على اتخاذ جميع القرارات، باستثناء تلك التي تحتاج إلى تشريع نيابي.

وكان مجلس القضاء الأعلى قد وضع اليد قبلاً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الـ٧ من حزيران الماضي، مُشكلاً لجنة قضائية من تسعة قضاة، مهمتها «القيام بأعمال مجلس المفوضين والإشراف على عملية إعادة العد والفرز اليدوي لنتائج الانتخابات وتسمية القضاة الذين سوف يتولون مهمة إدارة مكاتب مفوضية الانتخابات في المحافظات».

وما إن أعلن القاضي ليث جبر حمزة الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بيان له في الـ٣ من تموز الجاري، أن «عمليات العد والفرز بدأت هذا اليوم في مركز العد والفرز في محافظة كركوك وبشكل تراتبي للمحطات الانتخابية الواردة بشأنها شكاوى وطعون وفق السياقات القانونية التي رسمتها القوانين والأنظمة النافذة الخاصة بالانتخابات، إضافة إلى الإجراءات التي وردت في قرار المحكمة الاتحادية العليا»، حتى تضاربت فيما بعد تصريحات القوى المشاركة في الانتخابات النيابية في كركوك من كردية وعربية وتركمانية، بشأن النتائج الأولية لعمليات إعادة العد والفرز اليدوي التي بدأت في كركوك، إذ أعلن كل طرف أن النتائج كانت لمصلحته في هذه المحطة أو تلك، ما يمكن اعتباره تمهيداً لطعون جديدة في الانتخابات بعد ظهور النتائج الجديدة.

إلا أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قالت في بيان صحفي لها في الـ٦ من الشهر الجاري: إن الأحزاب في كركوك «تتسابق لإعلان نتائج العد والفرز يدوياً»، مشيرة إلى أن بعض الأحزاب أعلنت عن «وجود اختلاف بين العد اليدوي والعد الإلكتروني، والآخر يقول إنه حصل على المرتبة الأولى، وهذا كله غير صحيح»، مؤكدة أنها ستعلن النتائج النهائية «بعد اكتمالها».

ومما يمكن توقعه أن الاختلاف في كركوك، ربما يقتصر على خسارة الاتحاد الوطني الكردستاني مقعداً واحداً لمصلحة الجبهة التركمانية.

وما إن انتهت عمليات إعادة العد والفرز يدوياً في محافظة كركوك، حتى بدأت عملية «نقل صناديق الاقتراع لمحافظات (البصرة، ميسان، ذي قار، المثنى، القادسية، واسط)، إلى معرض بغداد الدولي لإجراء عمليات العد والفرز اليدوي عليها من المراكز والمحطات الانتخابية التي وردت بشأنها شكاوى وطعون»، بأشراف مباشر من «مجلس المفوضين وممثلي الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين وممثلي سفارات دول العالم وممثلي الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام كافة»، بحسب بيان المتحدث باسم المفوضية المستقلة العليا للانتخابات في الـ٧ من تموز الجاري، ثم أعقب ذلك العمل في صناديق محافظة السليمانية، التي قاطعها ممثلو الأحزاب الكردية الستة (حركة التغيير، الجماعة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي، الحزب الشيوعي الكردستاني، تحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، الحركة الإسلامية)، وقالوا في مؤتمر صحفي عقدوه أمام القاعة المخصصة للعد والفرز اليدوي بالمحافظة في الـ٩ من تموز الجاري: إن «قرار مقاطعة العملية جاء على خلفية رفض الفريق المكلف بإجراء العد والفرز، اقتراب ممثلي الكيانات السياسية من الموظفين المكلفين بإجراء العد والفرز اليدوي»، مشيرين إلى أن الأطراف الستة «تشكك في نزاهة العملية وستطعن بها لدى الجهات القضائية المختصة، وهي لن تعترف بالنتائج التي ستخرج بها».

إلا أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قالت في بيان لها في الـ١١ من تموز الحالي: إن «عمليات العدّ والفرز اليدوي للأصوات التي جرت في إقليم كردستان كانت حيادية بالكامل»، مشيرة إلى أنها «باشرت عملها هناك بإشراف مباشر من الأمم المتحدة»، مؤكدة أن «القضاة لمسوا اطمئناناً كاملاً من ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني»، وأن «ممثلي الأحزاب كانوا داعمين لعمل القضاة بشكل كبير جداً في إنجاز العملية، حيث لم يتدخل أي منهم في الفرز والعد، بل كانوا حريصين على أن تجري العملية بأمانة وحيادية وإخلاص تام».

ومع متابعة واستكمال عمليات العد والفرز اليدوي لباقي المحافظات الشمالية والغربية، فإن النتائج الجديدة للعملية الانتخابية، ربما تستغرق أسابيع عدة حتى تظهر بشكل أولي، تليها بطبيعة الحال طعون على إجراءات العد والفرز الجديدة، ومن ثم التصديق نهائياً على أسماء الفائزين، ما يعني تأخر الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات النيابية، ربما لغاية شهر أيلول المقبل.

ومع تسريب نتائج بعض المناطق التي وردت طعون وشكوك في فرز نتائجها، حيث جاء بعضها مطابق ١٠٠ بالمئة للنتائج المعلنة سابقاً، فإن الهجمة الإعلامية والسياسية بشأن عمليات التزوير مبالغ فيها، حيث إن مجمل حالات التزوير أو الخروقات التي وقعت، وفق ما تم تسريبه حتى الآن، ليس من النوع الذي يتطلب كل هذه الإجراءات.

إن التغيير المتوقع في نتائج الانتخابات النيابية وفق قرار المحكمة الدستورية العليا الأخير، سيكون في المناطق ذات الأغلبية السنيّة والكردية ومحافظة كركوك، ما قد يغير تسلسل بعض القوى الفائزة، إلا أنه لن يُحدث تغييراً جوهرياً في الخريطة السياسية الحالية للنتائج النيابية التي سبق إعلانها.

لقد أنهت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة فكرة تشكيل حكومة الأغلبية السياسية، وخاصة مع مساعي كل الكتل النيابية بالمحافظة على مصالحها تحت مسميات الديمقراطية التوافقية، والوحدة الوطنية والشراكة الوطنية، بهدف الحصول على حصة من كعكة الحكومة، ما يعني أن الحكومة المقبلة ستكون حُكومة ائتلافية بمشاركة كل القوائم والكتل الفائزة في الانتخابات، ما يُعيد مشهد المحاصصة مرة أخرى.

فيما لا تزال حظوظ رئيس الوزراء حيدر العبادي في تكليفه برئاسة الحكومة لدورة ثانية كبيرة، وخاصة مع تزايد الاهتمام الدولي بالوضع العراقي، وحالة الصراع الأميركي الإيراني في المنطقة.

إن ما يجري تداوله باشتراط مقتدى الصدر على رئيس الوزراء حيدر العبادي الاستقالة من حزب الدعوة مقابل دعمه في البقاء رئيساً للوزراء، لا يبدو واقعياً، لأن حيدر العبادي يعتبر أن وجوده في حزب الدعوة ورقة مهمة بيده، وهو رأسماله السياسي ومصدر قوة له في الحراك السياسي، لا يمكن التخلي عنه، تحت أي شرط، وأن موافقته على الخروج من حزب الدعوة كمقابل لرئاسة الحكومة يجعله بلا سند قوي له، وأسير الكتل التي دعمته ورشحته لهذا المنصب.

صفحات «القوى الرديفة» تنفي التوصل إلى اتفاق لإخلاء الفوعة وكفريا

الوطن - وكالات

بعد توارد أنباء كثيرة، أمس، عن التوصل إلى اتفاق يقضي بتحرير كامل العدد المتبقي من مختطفي بلدة اشتبرق والآلاف من أهالي بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين بريف إدلب من التنظيمات الإرهابية، أكدت صفحة «شبكة أخبار الفوعة وكفريا المحاصرتين» على «فيسبوك»، أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق.

وجاء في الصفحة: كل ما يتداول بصفحات المسلحين أو عبر قنواتهم عن إجلاء الفوعة وكفريا ما هو إلا محض إشاعات ولا يوجد أي شيء من ذلك، إلا مفاوضات متعثرة.

ورجحت الصفحة، أن يتم فك الحصار عن البلدتين من خلال «العمل العسكري للجيش السوري».

وفي وقت سابق من يوم أمس كانت الصفحة ذكرت أنه «حتى هذه اللحظة لم يتم إبلاغ المسؤولين في الفوعة وكفريا عن أي إخلاء وإجلاء لأهالي البلدتين»، وأشارت إلى أن «كل ما يتم ذكره على وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً صفحات وقنوات المسلحين هو محض إشاعات حتى اللحظة ولا يوجد أي تأكيد بهذا الخصوص على الرغم من قوة الخبر إلا أنه لم يتعد الإشاعة حتى اللحظة».

ولفتت الصفحة إلى أن «المفاوضات مستمرة ولم تتوقف لحظة واحدة»، وأنه «ستتم الموافقة من الأهالي بعد فرض شروطهم وموافقة المسلحين عليها رغماً عنهم وذلك من خلال إجلاء كامل للأهالي وتأمين الطريق بضمانات دولية».

وقالت: إن «فشلت المفاوضات لإجلاء الأهالي فنحن لم نكن يوماً إلا مستعدين للمواجهة، وكذلك سنكون مستعدين للمعركة اليوم. لسنا دعاة حرب، لكن إن كانت فنحن لها. نحن الفوعة وكفريا يا كل الفخر».

جاءت تلك المنشورات في الصفحة بعد أن تحدثت وكالة «سانا» نقلاً عن مراسلها عن «أنباء عن التوصل لاتفاق لتحرير كامل العدد المتبقي من مختطفي اشتبرق والآلاف من أهالي بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب».

وقبل ذلك من يوم أمس نقلت وكالات معارضة عن مصدر وصفته بـ«المطلع على المفاوضات» أنه تم التوصل مع تنظيم «جبهة النصرة» أمس الثلاثاء لاتفاق يقضي بإخراج الأهالي المتبقين في بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين، مقابل إطلاق سراح ١٥٠٠ موقوف لدى الحكومة.

وأوضح المصدر، أن الـ١٥٠٠ موقوف الذين سيفرج عنهم، سيكونون بنسبة ٨٠ بالمئة ممن أوقفتهم السلطات السورية منذ مطلع عام ٢٠١٨ وحتى نهاية شهر نيسان، و١٠ بالمئة ممن أوقفتهم في عام ٢٠١٧ و١٠ بالمئة من السنوات الأقدم.

وأضاف المصدر: إن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ في الأيام القليلة القادمة، مشيراً أن أهالي البلدتين سيخرجون بأكثر من مئة حافلة.

ولفت المصدر، أنه تمت الموافقة على التفاوض مع تنظيم «النصرة» بعد نية الأخير شن هجوم على البلدتين، موضحاً أن المفاوضات جرت عبر اتصالات هاتفية.

وأول من أمس، كشفت مواقع إلكترونية معارضة، عن مفاوضات تدور لإخراج عناصر المقاومة من بلدتي كفريا والفوعة، بالتزامن مع الحديث عن مستقبل المحافظة بعد الاقتراب من إغلاق ملف جنوب البلاد. ونقلت المواقع عن مصادر قولها: إن المفاوضات تدور بين وفد من القوى الرديفة للجيش العربي السوري في البلدتين ووفد آخر من «النصرة»، دون التوصل لأي نتائج.

ونقلت المواقع عن مصدر مطلع تفاصيل الاتفاق، وقال إنه يقضي بالخروج الكامل للقوى الرديفة والأهالي المحاصرين داخل كفريا والفوعة، ويبلغ عددهم ٦٩٠٠ نسمة تقريباً.

حُدّد كمرجعية مخوّلة بإجراء مفاوضات مع الحكومة.. وقوى من معارضة الداخل طالبته بإطلاق أسرى الجيش والمدنيين

«مسد»: الحل السياسي عبر المفاوضات هو السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد

الوطن – وكالات

أكد «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» أنه هو المرجعية والمظلة السياسية المخوّلة في إجراء أي عملية تفاوضية مع الحكومة السورية، واعتبر أن خيار الحل السياسي عبر المفاوضات هو السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد، مشدداً على المضي بجميع الوسائل حتى إنهاء الاحتلالات التركية للمناطق السورية.

واختتم «مسد»، أمس، فعاليات مؤتمره الثالث الاعتيادي الذي عقد في مدينة الطبقة تحت شعار «نحو حل سياسي وبناء سورية لا مركزية ديمقراطية»، بجملة من القرارات التنظيمية وتعديل في بنية المجلس.

وأكد المؤتمر في بيانه الختامي على المضي بجميع الوسائل حتى إنهاء الاحتلالات التركية للمناطق السورية، والعمل مع الأطر الوطنية المحلية والمؤسسات العالمية لتحقيق عودة آمنة ومستقرة لأهالي عفرين وتحريرها بشكل كامل.

واعتبر المؤتمر أن المجلس هو المرجعية والمظلة السياسية لـ«الإدارات» و«المجالس المدنية» و«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، وهي المخوّلة في إجراء أي عملية تفاوضية، وأكد أن «خيار الحل السياسي عبر المفاوضات هو السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد».

وتم بحسب البيان إعادة هيكلة «مسد» ليتحول إلى «حامل لبناء سياسي يؤسس لبديل وطني ديمقراطي سوري شامل»، مؤكداً على اعتبار «القضية الوطنية أولوية إستراتيجية للوصول إلى حل القضايا المجتمعية العالقة بما فيها قضايا حقوق المكونات»، ومعتبراً أن هذا الخيار «يتمثل بالحل العلماني الديمقراطي والنظام السياسي اللامركزي باعتباره شرطاً موضوعياً وسياسياً تمليه الظروف القائمة دولياً وإقليمياً ومحلياً وتفرضه ظروف الحرب التي مرت بها البلاد».

وانتخب المؤتمر أمينة عمر وريـاض درار للرئاسة المشتركة، وتم التوافق على انتخاب إلهام أحمد رئيسة للهيئة التنفيذية للمجلس.

وأول من أمس، أعلن «مجلس سورية الديمقراطية»، أنه يدرس إنشاء منصة تمثل سكان المناطق التي تسيطر عليها «قسد» في شمال سورية، استعداداً لمفاوضات محتملة مع الدولة السورية.

وقال عضو الهيئة الرئاسية لـ«مسد»، حكمت حبيب، وفق وكالة «أ ف ب» الفرنسية للأنباء، «أحد أهداف هذا المؤتمر هو تشكيل منصة للتفاوض مع النظام السوري»، وأضاف: إن هذه المنصة «ستمثل جميع مناطق الإدارة الذاتية ومناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية، كما ستشمل الرقة ودير الزور ومنبج».

في موازاة ذلك، أعلن «مسد»، بحسب تقارير صحفية أنه «يعمل لتشكيل إدارة موحدة للمناطق التي يسيطر عليها»، وتهدف الخطة إلى «دمج الإدارات والمجالس المحلية التي ظهرت في مناطق سيطرة قسد في شمال سورية وشرقها»، وذكر رياض درار وفق وكالة «رويترز»، في وقت سابق، أن «قسد تهدف إلى تقوية إدارتها للمناطق التي تسيطر عليها في ظل غياب الحل السياسي»، وأوضح «ستدمج الخطة مجالس الرقة ودير الزور ومناطق أخرى إضافة إلى الإدارة شبه الذاتية في منطقة الجزيرة الشرقية»، وذكر درار أن «قسد تسعى إلى أن تصبح جزءاً من الجيش في إطار سورية لا مركزية بعد التوصل إلى تسوية سلام».

وتلقت «الوطن» نسخة من رسالة وجهها كل من «الكتلة الوطنية الديمقراطية» المعارضة، و«الرابطة العلمانية السورية»، و«التجمع الوطني الشعبي المدني السوري»، إلى مؤتمر «مسد»، جاء فيها: «نناشدكم ومن خلال مؤتمركم أن تلحظوا وجود مئات الأسرى من أخوتكم في الجيش السوري ومن المواطنين السوريين في مدينة الطبقة ومناطق مختلفة وأن تبذلوا جهودكم في إطلاق سراحهم، وستكون بادرة سورية مميزة لكم نحو المصالحة الوطنية».

وأضافت الرسالة: «نعول كثيراً على مجلسكم بالمشاركة في بناء الدولة السورية الحديثة».

من فعاليات المؤتمر الثالث لـ «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» الذي عقد في مدينة الطبقة أمس (رويترز)

«قسد» تواجه صعوبة في السيطرة على آخر جيوب داعش

الوطن – وكالات

تواجه «قوات سورية الديمقراطية – قسد» صعوبة في السيطرة على آخر مدينة يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي في الضفة الشرقية لنهر الفرات، رغم دعم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية لها واستقدامه لمعدات كثيرة للمنطقة.

وبدأت «قسد» أمس هجوماً على مدينة هجين التي يسيطر عليها تنظيم داعش على الضفة الشرقية لنهر الفرات، بحسب مواقع إلكترونية معارضة نقلت عن مصدر في «قسد» أن «المواجهات تتركز حالياً على الجهة الشمالية لبلدة هجين، من جهة تل خيمة وتل سنبل، وسط غارات جوية من طيران التحالف الدولي تستهدف مناطق التنظيم بشكل كامل».

وذكر المصدر أن «التنظيم يحاول التصدي للهجوم بشكل كبير، إذ تعني سيطرة قسد على البلدة خسارة كبيرة له، قياساً بالمناطق التي يسيطر عليها شرق الفرات».

وذكرت شبكات إعلامية معارضة تغطي دير الزور، أن «طيران التحالف أوقع مجزرتين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم شرق الفرات، خلال ثلاثة أيام»، وأن عدداً من المدنيين استشهدوا الإثنين جراء غارات جوية على بلدة السوسة شرقي دير الزور الخاضعة لسيطرة التنظيم، وسبق القصف المذكور غارات مماثلة قبل ثلاثة أيام على بلدة السوسة أيضاً، واستشهد فيها عدد من المدنيين، بينهم مجهولو الهوية.

وبينت المصادر، فإن هجوم «قسد» يدور على أكثر من محور، وسط محاولات للدخول في عمق مدينة هجين التي تعتبر أكبر المدن الخاضعة لسيطرة التنظيم وآخرها شرق الفرات.

ووفق المصادر، فإن الاشتباكات تواصلت بوتيرة عنيفة، على محاور في منطقة هجين الواقعة في الجيب الأخير للتنظيم عند الضفة الشرقية لنهر الفرات، حيث تمكنت «قسد» من التقدم والسيطرة على مواقع، فيما لا تزال المعارك مستمرة بعنف وسط قصف لـ«التحالف الدولي» بين الحين والآخر على المدينة في محاولة لتمهيد التقدم وإيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية في صفوف التنظيم، كما تسعى للتقدم وفرض سيطرتها على بلدة هجين وكامل الجيب المتبقي للتنظيم عند ضفة الفرات الشرقية، حيث تحاول «قسد» التقدم بعد انسحاب مسلحي التنظيم وفرارهم إلى بلدات أخرى من هذا الجيب.

وكانت مصادر إعلامية معارضة، كشفت أن رتلاً عسكرياً كبيراً من قوات «التحالف الدولي» اتجه إلى مقربة من الحدود السورية العراقية، وتمركز في منطقة قريبة من بلدة الباغوز الواقعة عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات، وسط تحضيرات عسكرية متسارعة تقوم بها قوات «التحالف» وعمليات استقدام آليات ومعدات وتعزيزات ومنصات صواريخ وصولاً للطائرات المروحية التي ترافق التعزيزات هذه، عند الضفة الشرقية لنهر الفرات، دون معرف الهدف من ذلك.

ويستغرب مراقبون أسباب استقدام «التحالف» لهذه الكميات الضخمة من المعدات والأسلحة والتي تعد أكبر من حجم السيطرة على جيب صغيرة بضم عدد من القرى والبلدات في مساحة جغرافية صغيرة.

من جانب آخر، اعتقلت قوات الاستخبارات التابعة لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، أمس، عائلة نازحة من دير الزور في قرية هنيدة غرب مدينة الرقة بتهمة الانتماء لداعش.

وبيّن مصدر محلي من القرية، وفق وكالات معارضة، أن العائلة مؤلفة من امرأتين وأربعة شبان وطفل يبلغ سبع سنوات وتنحدر من مدينة البوكمال شرق دير الزور، اعتقلتهم الميليشيات الكردية بعد اقتحام مدرسة «الإنعاش» في القرية.

«فلتان» إدلب الأمني يتواصل.. وقذائف على أحياء حلب الآمنة

محاولات عشائرية في منبج لدخول الجيش إلى المدينة

الوطن- وكالات

مع عودة الإرهابيين لاستهداف أحياء حلب الآمنة بالقذائف، ترددت أنباء عن محاولات يجريها وجهاء العشائر في منبج بريف المدينة الشرقي للبحث عن تسويات تمكن الجيش العربي السوري من دخول المدينة، على حين سيّر الاحتلال التركي دوريته الـ«١٥» بالتنسيق مع المحتل الأميركي في ريف منبج.

وسقطت عدة قذائف صاروخية بعد منتصف ليل الاثنين– الثلاثاء على أماكن في حي شارع النيل وجمعية الزهراء الواقعين في القسم الغربي من مدينة حلب الخاضعة لسيطرة الجيش العربي السوري، دون أنباء عن إصابات، وفق مصادر إعلامية معارضة.

في المقابل وبحسب المصادر، سمع دوي انفجار في ريف حلب الشمالي، ناجم عن إلقاء مسلح لقنبلة عند تجمع للأطفال في مخيم الريان، ما تسبب بإصابة عدة أطفال بجراح.

وبالانتقال إلى منبج في ريف حلب الشرقي، ذكرت قناة «العالم»، أن وجهاء العشائر يبحثون عن تسويات تمكن الجيش العربي السوري من دخول المدينة، بموازاة تنديد الأهالي بالوجود الأميركي في المدينة، وذلك بعد يوم من إعلان ما يسمى «مجلس منبج العسكري» أن «الدفعة الأخيرة من المستشارين العسكريين في «وحدات حماية الشعب» الكردية قد أكملت انسحابها بعد أن أنهت مهمتها في التدريب والتأهيل العسكري لقواتنا، بالاتفاق مع التحالف الدولي».

ويوم أمس نشرت رئاسة الأركان العامة التركية بياناً نقلته وكالة «الأناضول»، أفادت فيه بأن قواتها سيرت بالتنسيق مع نظيرتها الأميركية، الدورية المستقلة الخامسة عشرة، الإثنين، على طول الخط الفاصل بين منطقتي سيطرة الميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا ومنبج.

وفي ١٨ حزيران الماضي، أعلنت رئاسة الأركان بدء الجيشين التركي والأميركي تسيير دوريات مستقلة على طول الخط الواقع بين المنطقة التي تحتلها تركيا وميليشيات مسلحة مدعومة منها وبين منبج، وسيرت الدورية الأولى في ذلك التاريخ، وذلك في إطار ما يعرف باسم اتفاق على «خريطة طريق» منبج.

وفي عفرين أكد بيان للمكتب الإعلامي لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية قيام الأخيرة بـ١١ عملية أمنية في عفرين، خلال الأسبوع الثاني من تموز الحالي، وذلك في إطار المرحلة الثانية من ما وصفتها بـ«مقاومة العصر»، على حين بدأ الاحتلال التركي توزيع مبالغ مالية لعائلات مسلحي ميليشيا «الجيش الحر» الذين قتلوا خلال عدوان احتلال عفرين، وفق مواقع إلكترونية معارضة لفتت إلى أن التوزيع قد يبدأ من مدينة إعزاز بمقدار ١٠٠ دولار (٤٧٠ ليرة تركية) لكل عائلة شهرياً، ما يعادل ٤٤ ألف ليرة سورية.

أما في إدلب فقد نجا قاض شرعي يتبع لتنظيم «حراس الدين» التابع لتنظيم «قاعدة» الجهاد ويلقب بـ«أبو عبد الله الحاضر» من محاولة قتل نفذها مجهولون في مدينة سراقب أثناء توجهه لأداء صلاة الفجر، وهو أمام مسجد «الروضة» في المدينة.

وتأسس تنظيم «حراس الدين» نهاية شباط الماضي من عدّة ميليشيات تتبع لتنظيم «قاعدة» في محافظتي إدلب واللاذقية هي «جيش البادية، جيش الساحل، سرية كابل، سرايا الساحل، جيش الملاحم وجند الشريعة» تحت زعامة أبو همام الشامي.

وفي ريف معرة النعمان سمع دوي انفجار، ناجم عن انفجار عبوة ناسفة في منطقة الدير الغربي، بحسب مصادر إعلامية معارضة.

في غضون ذلك أعلن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي توقف العمل بالتهريب على الشريط الحدودي من منطقة بابسقا إلى منطقة عزمارين بتركيا، وذلك بزعم «الحفاظ على أرواح أهلنا الذين يريدون العبور إلى تركيا، بسبب إطلاق النار على أهلنا من الجانب التركي»، على أن ينتهي العمل بالقرار يوم الأحد المقبل

من جهة ثانية، نقلت قناة «سكاي نيوز» الإخبارية عن مصادر محلية: أن رتلاً عسكرياً تركياً ويضم آليات عسكرية ويحمل معدات لوجستية ومواد غذائية إلى الجنود الأتراك في نقاط المراقبة في ريفي حماة وإدلب، اجتاز معبر كفر لوسين في ريف إدلب شمالي سورية على الحدود مع تركيا، متوجهاً نحو طريق دمشق– حلب، باتجاه ريف إدلب الجنوبي.

قوات أميركية بالقرب من منبج (عن الإنترنت –أرشيف)